الخ انه اراد فردًا واحدًا او فردين او افرادًا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردًا او فردين
او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المفروضة له الا
ان يجعل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازًا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي
هو الحصة مع العوارض فح لا اتساع في قوله واحدًا كان او قوله اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور يعني لما كان التحرير مختصًا بالذكور
علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحًا بل ذكر ملزوم وهو التحرير قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى
نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايض اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الة
قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد ياتي لواحد من ان المعرف باللام الحقيقة في العهد الذهني
مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظ من كلامه قوله المتحد اما على صيغة اسم
الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ
بالمعجمتين والمعنى واضح بقي هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان
مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر عند الشارح واطلاق المعرف باللام عليه من
حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد
الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المتشخص قوله حتى تكلفوا ابما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر
في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا المعارف بما وقع صفة له من الجملة قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام
قد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى المعهود بينك وبين مخاطبك واما
لارادة نفس الحقيقة قوله للتعامل معاملة النكرة كثيرًا واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا
عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى الحضور ربما
دون النكرة على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر
معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهود

قوله



قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف العطف اذ الحقتها علامة التانيث تختص بعطف الجمل وقوله
لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اي
اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاغضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيهًا لتباعد ما بينهما في
الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين بان يقال وقت اذا حدث وعين فان تعيين الحوادث
بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافًا الى المعرفة
لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير
السكون فعلى هذا الوجه ايض يصح جعله وصفًا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتداء
محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له هو الماهية المطلقة
والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازًا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط
شي وهي تتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شي والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما
سمي معهودًا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهد به بهذا الاعتبار فسمي معهودًا ذهنيًا هذا قوله ومثله كل مضافا
الى نكرة مضافا حال من كلاته فاعل في المعنى ان تاتله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتداء فالامر
ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافًا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا للافراد كما يأتي ان شاء الله تعالى قوله وجوابه انا
لا نم الخ كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف
والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخير الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع كيف ولا
امتياز في معنى التعريف اذ لا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد
اعتمادًا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث ضموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر
فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل علم بطلان التالي على الشق
الثاني ظاهرًا مفروغًا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بموضع تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر اه
اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سوال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني
غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرًا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه

Copyright © King Saud University